التنافس الجيوسياسي
الإماراتي السعودي في اليمن

مركز البحوث والمعلومات

أنس القاضي

وكالة الانباء اليمنية (سبأ)

WWW.SABA.YE/AR

التنافس الجيوسياسي الإماراتي السعودي في اليمن

أنس القاضي

Emirati_Saudi geopolitical rivalry in Yemen

Written by: Anas AL-qadi

Anas.q.y@gmail.com

وكالة الأنباء اليمنية سبأ

مركز البحوث والمعلومات

سبتمبر 2023م- صفر 1445هـ

الجمهورية اليمنية – صنعاء حي الحصبة

هاتف 01-563333

البريد الإلكتروني: albhwth3@gmail.com

الموقع الإلكتروني https://www.saba.ye/ar

مركز البحوث والمعلومات
Research & Information Center

الآراء الواردة في الورقة البحثية لا تعبر بالضرورة عن رأي الوكالة

المحـــتويات

ملخص 4

الاستراتيجية الإماراتية..... 6

الاستراتيجية السعودية 9

تقاطع مصالح الدولتين في جغرافيا اليمن..... 13

تداعيات خلافات الدولتين على اليمن 15

الخاتمة..... 18

المصادر والمراجع 19

ملخـــص:

تقـع في اليمـن منافسـة حـادة بـين كل مـن المملكـة العربيـة السـعودية ودولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، منافسـة جيوسياسـية بلغـت ذروتهـا في المشـاركة العسـكرية للدولتـين في الحـرب عـلى اليمـن 26 آذار مـارس 2015م، ورعايتهـما لأطـراف محليـة عسـكرية وسياسـية.

تنافـس إقليمـي يقـوّض مسـاعي السـلام في اليمـن، ويهـدد وحـدة الجمهوريـة وسـيادتها، سـواء في ظـل الحـرب الراهنـة، أو عقـب حلـول السـلام -المحتمـل-، فالمنافسـة مسـتمرة، وإن تحولـت مـن الطابـع العسـكري العنيـف إلى الطابـع المـدني والقـوة الناعمـة.

انطلقـت كل مـن المملكـة العربيـة السـعودية والإمـارات العربيـة المتحـدة في التدخـل العسـكري العـدواني في اليمـن مـن دوافـع جغرافيـة سياسـية اقتصاديـة؛ فالسـعودية ترغـب في نفـط حضرمـوت وموانئهـا، وكذلـك بميناء المهـرة وأنبـوب نفـط يمـر عبرهـا، وتسـعى لتأسـيس نفـوذ عسـكري في بـاب المنـدب وخليـج عـدن، يضمـن نشـاطها الاقتصـادي، الـذي يمُكـن أن يكبحـه أي تصعيـد في المنطقـة وخصوصـاً مـع مخاوفهـا مـن إيـران (التـي لم تتجاوزهـا كليـة برغـم عـودة العلاقـات بـين البلديـن)، وتحتـاج المملكـة الامتيـازات الجغرافيـة لتلبيـة طموحاتهـا في أن تكـون قطبـاً في المنطقـة، بـل وطمـوح تزعّـم "العـالم الإسـلامي".

فيـما ترغـب الإمـارات وكجـزء مـن اسـتراتيجية بحريـة إقليميـة بالسـيطرة عـلى السـاحل اليمنـي مـن بـاب المنـدب ومضيقـه إلى البحـر العـربي وصـولاً إلى أرخبيـل سـقطرة، ولـذا نـشرت مراكـز عسـكرية مبـاشرة وعـبر الـوكلاء المحليـين في ميـون بـاب المنـدب والمخـا وشـبوة وحضرمـوت وعـدن وأرخبيـل سـقطرة.

هنـاك تقاطـع في أطـماع ومصالـح كل من السـعودية والإمـارات في جنـوب وشرق اليمن وفي بـاب المنـدب جنـوب البلـد، ببعديهـا الأمنـي والاقتصـادي، هـذه التقاطعـات يمُكـن أن تـؤدي إلى صراع تنافسـي بـين البلديـن في اليمـن أشـد ضراوة مـما يجـري حاليـاً مـن تنافـس عـلى لعـب دور إقليمـي أكـبر بـين ولي العهـد السـعودي محمـد بـن سـلمان ورئيـس دولـة الإمـارات محمـد بـن زايـد، وربمـا يتحـول الـصراع التنافـسي في ظـروف معينـة إلى تحالـف قائـم عـلى لقـاء المصالـح وإدارة التنافـس ولازال غـير وارد راهنـاً.

تمثل المنطقة الجنوبية الشرقية مع باب المندب مناطق تقاطعات بين الإمارات والسعودية، حيث تعمل كل من السعودية والإمارات ما بوسعها لتثبيت حضورها العسكري السياسي، ومواكبة المتغيرات، فالسعودية خسرت شبوة، ولذا دافعت عن وادي حضرموت وسيطرت على حضرموت عموماً عبر ما سمي بالمجلس الوطني، وانتقلت السعودية إلى عدن التي كانت مغلقة على الإمارات، فهناك تحركات تشبه رقعة الشطرنج.

مؤخراً برزت الخلافات السعودية الإماراتية التنافسية على الدور الاقليمي بما في ذلك اليمن بشكل واضح، تناولتها مراكز بحثية وصحف غربية عريقة، وهي خلافات راهنة تقوض مساعي السلام، إلا أنها في طبيعتها ذات طابع جيوسياسي -اقتصادي؛ وبالتالي فهي ستستمر حتى في مرحلة ما بعد الحرب، مع تغيير الاليات والادوات.

الاستراتيجية الإماراتية:

تنطلق السياسة العدوانية الإماراتية تجاه اليمن، من استراتيجية "جيوسياسية" واسعة، لها بُعد اقتصادي خاص بالإمارات وبُعد عام يتفق مع السياسة الأمريكية في المنطقة، ولم يكن التدخل العدواني في مارس 2015م إلا جزءاً من مشروع مرسوم لها في اليمن وكانت سوف تنفذه بأدوات غير عسكرية في حالة لم توجد الحرب وبدأت به عملياً باتفاقية إدارة ميناء عدن عام 2008م.

يُريد الإماراتيون أن يحجزوا مقعدهم كبوابة للصين في مُبادرة الحزام والطريق، وذلك عبر شركة موانئ دبي العالمية، هم يبحثون عن بدائل اقتصادية غير نفطية تمنع تكرار أزمة 2008م الاقتصادية أزمة الرهن العقاري.

عملياً باتت الإمارات تسيطر اليوم على سواحل اليمن وموانئها باستثناء ميناء الحديدة، كما تهيمن على أرخبيل سقطرة بوابة المحيط الهندي وعلى موانئ دول القرن الإفريقي(إقليم أرض الصومال، جيبوتي، إرتيريا) وتسعى للسيطرة على ميناء "رأس مسندم" في سلطنة عمان الواقع على" الخليج الفارسي"، وبالسيطرة على ميناء عدن تكون الإمارات عملياً قد أحكمت الطوق على الممرّات المائية في منطقة الخليج.

في اليمن تهيمن الإمارات على أربعة موانئ بحريّة دوليّة بدرجة متفاوتة (عدن والمكلا والمخا ونشطون) وهي موانئ مجهّزة لاستقبال السفن والبضائع وتقديم خدمات الشحن، وميناءان نفطيان (الشحر وبلحاف) وهذه الموانئ الأخيرة في حضرموت وشبوة تتمتع بأهمية استراتيجية بسبب وجودها على طريق نقل النفط من دول الخليج العربي إلى العالم عبر قناة السويس.

سعت الإمارات لأن يكون لها حضور عسكري في باب المندب وسقطرة ومطار الريان حضرموت (خرجت منه مؤخراً) ومطار الغيضة في المهرة، وفي منشأة صافر للغاز شبوة، كما عمدت إلى إقامة قواعد عسكريّة في أريتريا وجيبوتي (حدثت خلافات لاحقا مع الحكومة الجيبوتية) وسقطرة وفي باب المندب والصومال، لتقيم بذلك حزاماً عسكرياً واقتصادياً لحماية هذه الموانئ من تمدد دول أخرى مثل الصين وروسيا اللتين تسعيان إلى توسيع حضورهما إفريقياً سواء دول شرق إفريقيا على مقربة من اليمن أو دول غرب إفريقيا حيث بات الصدام الشرقي الغربي واقعاً.

تترابط الاستراتيجية الإماراتية مع الاستراتيجيات الغربية وبالتالي الصهيونية لدولة الاحتلال الإسرائيلية في آن.

الاستراتيجية الاقتصادية:

تُعدّ دولة الإمارات العربية المتحدة دولة اقتصادية كبرى في محيطها الاقليمي، لديها شبكة ضخمة من العلاقات الاقتصادية، وقد سعت من خلال تلك العلاقات المتنوعة إلى أن تتبوأ مكانة إقليمية وعالمية.

تسعى الإمارات إلى إنشاء اقتصاد قائم على الشحن البحري لتنويع فروع الاقتصاد وخلق بدائل عن اقتصاد النفط والغاز الذي ليس له مستقبل، وكذلك خلق علاقات دولية مع الصين وروسيا ومؤخراً انضمت لدول مجموعة البريكس لتنويع العلاقات الدولية.

تسيطر على موانئ المنطقة فهي تضع نفسها في مواجهة المشروع الصيني الحزام والطريق، والذي لن يمر في المنطقة إلا بإقامة الصين شراكة مع الإمارات مباشرة لا مع الحكومات المحلية التي تقع الموانئ في جغرافيتها، وبالتالي ترى الإمارات أنه من البديهي أن تكون اليمن ضمن دائرة هيمنتها الإقليمية، لتحقق هذا الحضور العالمي، ويُعلمنا التاريخ بأن الامبراطوريات والدول العظمى لا تستطيع أن تفرض حضورها على النطاق العالمي ما لم تكن قطباً في إقليمها وفي دول الجوار ومحيطها.

في اليمن تعمل الإمارات على ترسيخ نفوذها وديمومته من خلال ضمان التأثير على صناع القرار في اليمن قبل الثورة عام 2011م وبعدها، فقد كان لها علاقة مميزة مع أسرة الحاكم الأسبق علي عبد الله صالح، ويُعدّ الاستحواذ على ميناء عدن الاستراتيجي عام 2008م أهم مظاهر هذه الاستراتيجية الإماراتية.

استمرت دولة الإمارات بإتباع الاستراتيجية نفسها بعد ثورة 2011م إذ دفعت ببعض الشركات الاقتصادية التابعة لها للاستثمار في مجالات الاتصال والتمويل في المحافظات المحتلة خاصة محافظة سقطرة التي تغطيها شبكة اتصالات اماراتية، ومؤخراً استولت على شركة "عدن نت" الحكومة بصفقة مشبوهة، كما أنها تهدف من خلال هذه الاستراتيجية إلى إيجاد بديل لمضيق هرمز من خلال مد أنبوب نفط إلى ساحل محافظة المهرة على بحر العرب، قادر على تصدير النفط في حالة تعرض المضيق للإغلاق من قبل إيران.

مشروع خط الأنابيب الإماراتي - اليمني

وكما هو حال السعودية، تطمح الإمارات إلى مد أنبوب بين حقول النفط في منطقة حبشان المطل على خليج عمان، لتجاوز السيطرة الإيرانية على مضيق هرمز.

ولتعزيز النفوذ استخدمت الإمارات المساعدات الإغاثية والإنسانية وتُعدّ (جمعية الهلال الأحمر) و(جمعية الشيخ خليفة للأعمال الإنسانية) ذراعيّ دولة الإمارات الفاعلة في العمل الإغاثي، ومدّ جسور التواجد الإماراتي، ويعتقد أن منتسبيها هم من القوات المسلحة والأمن الإماراتية، وقد ركزت الإمارات منذ دخولها إلى عدن على إبراز المساعدات التي قدمتها، وتعمدت الاعتماد على أدواتها الخاصة، وقد عمد مندوب مؤسسة الشيخ خليفة خلفان بن مبارك المزروعي إلى شراء أرض في منطقة تكسم في جزيرة سقطرة من أجل دفع أبناء الجزيرة للتظاهر تأييداً لتدخلها في سقطرة، وضد موقف الحكومة اليمنية والمستنكر لبعض سياسات الأدوات الإماراتية المنتهكة للسيادة.

ركزت الإمارات الحضور في اليمن على المساعدات والمشاريع المحدودة ذات الطابع التنموي لتمكين القوى الوكيلة لها كما يحدث في مديرية المخا في محافظة تعز.

الاستراتيجية السعودية

جاء التدخل السعودي في اليمن بناء على استراتيجية سعودية تجاه اليمن قائمة على أساس جغرافي سياسي، مرتبط بنشأة الدولة السعودية التي تمثل أنموذجاً للدولة التوسعية.

منذ القرن التاسع عشر وقبل أن تتشكل المملكة الراهنة، كانت اليمن إحدى وجهات التوسع السعودي، فقد هوجمت حضرموت في تلك المرحلة، ثم لاحقاً وفي النصف الأول من القرن العشرين، ضمّت السعودية أقاليم "نجران" و"جيزان" و"عسير"، و"الوديعة" و"شرورة" ومؤخراً أجزاء من منطقة "الخراخير" في حضرموت؛ فالتدخل العسكري الراهن ليس غريباً عن الاستراتيجية الجيوسياسية السعودية.

إلى جانب التدخل العسكري المباشر والتوسع في الجغرافيا، اعتمدت المملكة على التأثير الناعم على اليمن من خلال آليات سياسية واقتصادية وثقافية (وهابية) واجتماعية مختلفة، بواسطة قنوات حكومية رسمية، وبواسطة علاقات مباشرة مع المجتمع اليمني.

تستهدف السعودية من خلف استراتيجيتها الجيوسياسية العدوانية تحقيق أهداف أمنية توسعية حدودية وسياسية واقتصادية، ولطالما تقاطعت تاريخياً الاستراتيجيات الجيوسياسية السعودية مع الاستراتيجيات الجيوسياسية الغربية في جنوب الجزيرة العربية وشرق إفريقيا.

تمثل اليمن بالنسبة للمملكة العربية السعودية "العمق الاستراتيجي" نظراً للتقارب الجغرافي بين البلدين، ترتبط اليمن بالسعودية بشريط حدودي برّي طويل وثلاثة منافذ رئيسة ونظراً للتقارب الجغرافي والثقافي والامتداد التاريخي بين اليمن والمملكة فإن الأخيرة تنطلق في توجهاتها تجاه اليمن من مقولة: "أمن اليمن من أمن المملكة"، إلا أن لهذه المقولة طابع الضمّ والإلحاق لا طابع المصلحة الأمنية المشتركة.

عملت السعودية تاريخياً على وضع اليمن ضمن دائرة هيمنتها، والسيطرة على القرار اليمني، وضمان أن تكون الحكومات اليمنية موالية لها، ولتنفيذ هذه السياسة استخدمت السعودية آليات ووسائل عديدة قوة ناعمة في غالبيتها السياسة والاقتصادية والايديولوجية، وأعمال أمنية محدودة، لكنها بداية من 2015م انتقلت إلى التدخل

العسكري المباشر والطويل لأول مرة في تاريخها فمختلف النزاعات السابقة بما فيها العسكرية كانت محدودة جغرافيا وزمنياً.

تحكم السياسة السعودية تجاه اليمن عدة اعتبارات، منها المخاوف الأمنية التي تُعدّ أحد أهم محددات السياسة السعودية تجاه اليمن، وظهرت اليمن في النصف الثاني من القرن العشرين كدولة راديكالية جمهورية نزاعة لتصدير الثورة في محيطها في أوج زخم ثورة 26 سبتمبر 1962م والحضور المصري في اليمن، وبشكل أشد في ظل حكم اليسار الاشتراكي للجنوب بعد الاستقلال 1967م، وقد أثرت هذه الفترة بشكل كبير في تشكيل التصورات السعودية تجاه اليمن، خصوصاً في فترة الحرب الباردة.

في القرن الواحد والعشرين ظهرت قضايا أمنية جديدة لم تعد متعلقة بمخاوف السعودية من تغيير نظامها السياسي، بل متعلقة بتهريب المخدرات والأسلحة والمهاجرين، وقضايا "الإرهاب"، وغيرها من القضايا الأمنية التي برزت في هذا القرن.

كما أن هشاشة الدولة اليمنية ظلت أمراً يؤرق المملكة، وفي علاقتها مع اليمن للمملكة طابع تناقضي فهي تخشى من تحول اليمن إلى دولة فاشلة وفقدان الحكومة السيطرة التامة، وفي ذات الوقت فإنها تقوم بتدخلات تُضعِف مركزية الدولة اليمنية وذلك بإقامتها علاقات مباشرة مع قوى اجتماعية وسياسية وعسكرية من خارج المؤسسات الرسمية، فجزء من هشاشة الدولة اليمنية تتحمل مسؤوليته المملكة.

اقتصادياً

يستمد اليمن بممراته المائية وانفتاحه على المحيط الهندي الذي يعد مسلكاً مهما لتصدير النفط السعودي، ويتصل اليمن بالمحاور والعقد التجارية وعقد النقل فضلاً عن مجاورته للقرن الافريقي ما يعطيه أفضلية اقتصادية فهو يطل على باب المندب الذي يُعدّ طريق تجارة عالمية ويصل البحر الأحمر بخليج عدن وبحر العرب.

كما يعتبر اليمن البوابة الجنوبية لمنطقة الخليج العربي ذات الجذب الاقتصادي، يتمثل الهدف السعودي في سعي المملكة العربية السعودية إلى تأمين حدودها الجنوبية بدرجة أساسية، لكن لديها طموح في الحصول على متنفس على بحر العرب والمحيط الهندي لتصدير منتجاتها النفطية إلى الصين وآسيا شرقاً متجاوزة مضيق هرمز.

مشروع خط الأنابيب السعودي في اليمن

"قناة الملك سلمان" أحد هذه الطموحات الاقتصادية السعودية، وهو عبارة عن خط أنابيب نقل للنفط السعودي عبر الأراضي اليمنية من ميناء رأس تنورة إلى ميناء عدن والمكلا على البحر العربي، كما تطمح السعودية إلى تقديم موانئها على البحر الأحمر إلى مشروع "الحزام والطريق" الصيني على حساب الموانئ اليمنية.

تدرك المملكة أهمية المناطق النفطية في اليمن وخصوصاً محافظتي شبوة وحضرموت ومأرب، كما أن هناك قلق سعودي من احتمال اكتشافات نفطية مستقبلية في صحراء الجوف المجاورة للسعودية، ولطالما منعت السعودية بطريقة أو بأخرى استخراج اليمن للنفط من حقل الجوف المشترك مع نجران.

بناءً على ما سبق تتعامل السعودية بجدية مع اليمن باعتبارها جزء من جغرافية أمنها القومي وجزء من مشاريعها وطموحاتها الاقتصادية، وتعمل على اتخاذ اجراءات

ذات طابع تدخلي وعدواني، في اليمن، منها الحرب الراهنة، وهو ذات الأمر الذي يدفعها إلى التنافس المحموم مع الإمارات حول اليمن، فيما كان الأولى أن تبحث هذه القضايا مع الجمهورية اليمنية وتحقق مصالحها ضمن تبادل المنافع مع اليمن مع احترام لسيادة اليمن والتعامل مع الحكومة حصراً ودعم دولة يمنية قوية ضامنة للأمن لا دولة هشة تابعة.

تقاطع مصالح الدولتين في جغرافيا اليمن

هناك تقاطع في مصالح وأطماع كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، في جنوب وشرق اليمن وفي باب المندب جنوب غرب اليمن، هذه التقاطعات ضمن صدام الاستراتيجيات للدولتين نظرياً، وضمن التنافس للوكلاء المحليين للدولتين، ويُمكن أن تؤدي إلى صراع تنافسي بين البلدين وربما يتحول الصراع التنافسي في ظروف معينة إلى تحالف قائم على لقاء المصالح وإدارة التنافس، لكنه أمر مستبعد حالياً، في ظل التنافس الحاد بين الدولتين على الريادة الاقليمية.

تسعى كل من الإمارات والسعودية إلى السيطرة على كامل محافظة حضرموت بسواحلها ونفطها، ومدّ أنابيب نفطية عبرها، وكذلك إلى تعميق النفوذ في خليج عدن، والسيطرة على باب المندب لأهميته الاقتصادية والأمنية.

هذه المناطق اليمنية الاستراتيجية تمثل قيمة مضافة لأي دولة تحوز عليها، وهي من ضمن المناطق التي تعتبر كل من السعودية والإمارات أنها تقع ضمن مجالها الحيوي الجيوسياسي وضمن خارطة أمنها القومي من التهديدات العسكرية المُفترضة، وكذلك ضمن دائرة مصالحها الاقتصادية وتطلعاتهما الاقتصادية سواء النفطية أو التجارية، أي أن كل من الاهتمام السعودي والإماراتي في هذه المناطق متعادل وتُعدّ أساسية لا ثانوية لكلٍ من البلدين.

بعد تراجع القوات المسلحة اليمنية -صنعاء من هذه الجغرافيا السياسية، تريد كل من الإمارات والسعودية ملئ الفراغ فيها، وكِلا الدولتين تربطان تطلعاتهما التوسعية هذه بالسياسات الأمريكية وسياسات الأسطول الخامس بشكل رئيس، وبالتالي فإن الغرب ليس متحمساً للوقوف مع طرف ضد آخر، بل يرى أن سيطرة أي منهما يلبي الطلب وتحصيل حاصل، كما أن تحالف القوات المشتركة التي أسسته الولايات المتحدة، بات عملياً يسيطر على السواحل اليمنية من البحر الأحمر إلى خليج عدن والبحر العربي.

التماسات في هذه المناطق، البحر العربي وخليج عدن وباب المندب، لا تعني بأي حال أنها مناطق التماس الوحيدة، ولا تعني أيضاً أنها ساحة المعركة المحتملة الوحيدة، فعملياً كل المناطق التي تقع خارج نطاق سلطة حكومة الإنقاذ الوطنية، هي جغرافيا صراع

وتنافس سعودي إماراتي، وتشعر السعودية أن الإمارات منافس لهذا فقد كانت اليمن عموماً تاريخياً منطقة نفوذ سعودية.

التشديد على هذه المناطق لكونها نقاط تماس على المستوى الاستراتيجي للبلدين، جغرافيا تقاطع التطلعات الاستراتيجية لكل من الإمارات والسعودية، وإلا فإن كل دولة على حدة لها أيضاً أطماع في مناطق يمنية أُخرى، قد تكون إلى حد ما بعيدة عن الأخرى.

وهناك مناطق مهمة لدى البلدين لكنها أساسية لدولة وثانوية لأخرى، فكل من الإمارات والسعودية مهتمتان بشبوة ومأرب، إلا أن مأرب أساسية بالنسبة للسعودية وثانوية بالنسبة للإمارات، فيما شبوة أساسية بالنسبة للإمارات وثانوية بالنسبة للسعودية، وفي ظروف معينة ميدانية سياسية اقتصادية قد يتحول الأساسي ثانوي والثانوي أساسي.

تداعيات خلافات الدولتين على اليمن

يتصاعد الحديث عن الخلافات الإماراتية السعودية الممتدة منذ أكثر من 6 أشهر، وهو يُعقّد من المسار السياسي في اليمن ويعيق تطور الهدنة إلى سلام مستدام؛ فبعد صدور تقرير "تقدير موقف" عن مركز أبحاث " مجموعة الأزمات الدولية"(الأوربي) في تاريخ 12 يوليو الماضي بعنوان: " المصالحة الخليجية العربية تخفي التوترات المتصاعدة"، للمحلل المختص بالخليج آنا جاكوبس، التي تناولت الخلافات الخليجية عموماً بما في ذلك الخلافات بين السعودية والإمارات، أثارت صحيفة "وول استريت جورنال" (الأمريكية) قضية الخلافات بين السعودية والإمارات بشكل خاص، بمادة تحليلية مزودة بتصريحات المصادر الخاصة بعنوان: "أفضل الأصدقاء: ولي العهد السعودي يصطدم برئيس الإمارات". في تاريخ (12 يوليو 2023م).

وليس ختاماً بتقرير وكالة بلومبيرغ، المعنون بـ: " الخلاف السعودي الإماراتي يهدد الجهود الأمريكية لإنهاء حرب اليمن"، الصادر مؤخرا في تاريخ (13 سبتمبر 2023م).

الخلافات السعودية الإماراتية، متعلقة بقضيتين الأولى اقتصادية وهي نتيجة للتنافس الاقتصادي بين البلدين مع مساعي السعودية جذب الاستثمار إليها على حساب الإمارات وتخفيض انتاج النفط الذي يتصادم مع المصلحة الإماراتية، وكذلك مشاريع السعودية الاقتصادية التوسعية في اليمن بما في ذلك مد أنبوب نفط والسيطرة على ميناء المكلا التي ترى الإمارات أنه بات في يدها وكذلك خسارتها مطار الريان في ذات المحافظة.

الخلاف الأخر سياسي، متعلق بمساعي السعودية إدارة الخلافات مع إيران واليمن، بمعزل عن الإمارات، فيما الإمارات ترغب المشاركة في هذه الملفات بالضرورة، إذ تريد وضع مسألة الخلاف حول الجزر مع إيران، وكذلك مستقبل وجودها في سواحل اليمن، ضمن أجندة المباحثات أو ضمن الصفقات المُفترضة.

بحسب تقدير المصادر الإعلامية والبحثية فدرجة الخلافات بين البلدين وصلت إلى التهديد السعودي وتقترب من الوضع الذي سبق إعلان القطيعة مع قطر، وأن هناك فقدان للثقة بين الطرفين.

كانت آخر مؤشرات هذه الخلافات، عدم زيارة بن زايد إلى السعودية للمشاركة في القمة الخليجية مع دول آسيا الوسطى، وعدم مشاركة بن زايد، الذي تغيب عن حضور القمم السابقة بما فيها القمة العربية والقمة الخليجية الصينية في المملكة.

يَظهر أن الصراعات الأخيرة في جنوب وشرق اليمن، التي اشتدت في شهر مايو الماضي(2023م) اللقاء التشاوري التابع للانتقالي واجتماع جمعيته العامة ولاحقاً تشكيل مجلس حضرموت، والسعي لتشكيل مجلس شبوة، كلها في إطار هذه الخلافات التي تدفع كل بلد إلى قطف ثمار تدخلها العسكري بشكل منفرد.

بحسب المصادر فإن الخلافات حول اليمن، "جعلت الإمارات تقف ضد مساعي التوصل لاتفاقية سلام". وبشكل عام فإن الخلافات بين البلدين، ستنعكس على اليمن، وفق سيناريوهات مختلفة.

قد تدفع إلى احتدام الصراع في المناطق الجنوبية والشرقية والغربية اليمنية، بين الميليشيات التابعة لهذه الدول، وقد تدفع إلى فتح القوات التابعة للانتقالي جبهات مع الجيش اليمني، وبالتالي التأثير على مسار الهدنة، وازدياد مخاطر تمزيق اليمن، ويبدو أن هذا السيناريو هو السائد حالياً.

من الوارد أيضاً أن تتم تسوية معينة بين البلدين، فقد لا تصل إلى نقطة اللا رجعة، إلا أن استمرار تناقض المصالح، يعني أن الخلافات بذاتها ستستمر وإن تغيرت طريقة التعبير عنها أو تم إدارتها وتلافي الانفجار.

الخاتمـــة:

لابـد للجمهوريـة اليمنيـة أن تتعامـل مـع واقعهـا الجيوسـياسي بمـا في ذلـك المنافسـة الاقليميـة، وفـق رؤيـة سياسـية لعلاقـات خارجيـة قائمـة عـلى أسـاس المصلحـة اليمنيـة أولاً، وتبـادل المنافـع مـع دول الإقليـم بصـورة أساسـية لارتباطهـا الحضـاري التاريخـي مـن منطقـة القـرن الإفريقـي ودول البحـر الأحمـر إلى إيـران عـلى الخليـج الفـارسي، ومـن مدخـل المحيط الهنـدي جنوبـاً حتـى بـلاد الشـام شـمالاً وهـي منطقـة تفاعـل الحضـارة التاريخيـة اليمنيـة مـع الحضـارات القديمـة، فهـذا واقـع الجغرافيـا السياسـية.

الموقـع الجيوسـياسي لليمـن مضافـا إلى الأهميـة الجيواقتصاديـة يحـدد للسـعودية والإمارات وسـلطنة عـمان وقطـر والبحريـن وإيـران وارتيريـا والصومـال واثيوبيـا وجيبـوتي ومـصر وفلسـطين والأردن مصالـح في اليمـن وكذلـك يحـدد لليمـن مصالـح في جميـع هـذه الدولـة، ويجعـل المنطقـة البحريـة منطقـة أمنيـة واقتصاديـة واحـدة.

إلا أن الجغرافيـا السياسـية وتقاطـع المصالـح الدوليـة في بلـد معـين لا تعنـي بالـضرورة أن الحـل لتلبيـة هـذه المصالـح وتجـاوز المخـاوف هـو العـدوان والهيمنـة، وتتبـع النهـج النـازي الهتلـري في تفسـير المجـال الحيـوي (ليبنـسراوم) الـذي يتجـاوز تبـادل المنافـع في الدوائـر الجيوسياسـية وضـمان الأمـن والمصالـح عـلى أسـاس التكامـل الجغـرافي، إلى الطمـع بالمميـزات الجغرافيـة اليمنيـة بالتوسـع والهيمنـة وضرب قـدرات الدولـة والشـعب اليمنـي واسـتعباده.

فمـن الممكـن أن تلبـى هـذه المصالـح الدوليـة عـلى قاعـدة المنفعـة المشـتركة المتبادلـة واحـترام السـيادة الوطنيـة وفـق اتفاقيـات دوليـة عادلـة، وهـو مـا هـو جديـر بـأن تسـعى إليـه دول المنطقـة السـالف ذكرهـا، التكامـل في ظـل النزعـة الدوليـة للتعدديـة القطبيـة، أمـا نهـج الحـرب والعـدوان ضـد اليمـن فلـم ينجـح، والجمهوريـة اليمنيـة بحسـب تصريحـات القيـادات اليمنيـة في صنعـاء المدنيـة والعسـكرية مسـتعدة وقـادرة عـلى الدفـاع عـن سـيادتها ومصالحهـا في كامـل إقليمهـا، ومياههـا الدوليـة والجـرف القـاري.

المصـــــادر:

- ابتهـال المحـلاوي "الأهميـة الجيوبوليتيكـة لدولـة اليمـن في الأمـن القومـي السـعودي"، (رسـالة ماجسـتير، جامعـة الأنبـار، كليـة التربيـة والعلـوم الإنسـانية -قسـم الجغرافيـا، جمهوريـة العـراق، 2022م).
- وول اسـترت جورنـال، "أفضـل الأصدقـاء: ولي العهد السـعودي يصطدم برئيـس الإمارات"، (12 يونيـو 2023م).
- مجموعـة الأزمـات الدوليـة، "المصالحـة الخليجيـة العربيـة تخفـي التوتـرات المتصاعـدة"، (12 يوليـو 2023م).
- بلومبـيرغ، "الخـلاف السـعودي الإمـاراتي يهـدد الجهـود الأمريكيـة لإنهـاء حـرب اليمـن"، (13 سـبتمبر 2023م).
- مركز كارنجي،"الإمارات وأهدافها من الحرب في اليمن"، (2 أكتوبر 2017م).

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
www.saba.ye/ar